حميد مجيد موسى سكرتير الحزب الشيوعي العراقي:

المادة ١٤٠ لا تخص مدينة كركوك فقط بل كل المناطق التي حصل فيها نوع من التغيير الديموغرافي لدينا تقاليد وممارسات سياسية سيئة تؤثر سلبا على مجرى عملية المصالحة

الاستاذ حميد مجيد موسى

حاوره شمعون شليمون

– الأستاذ حميد مجيد في البداية نود أن نعرف ما هي آخر المستجدات بالنسبة لتحشدات القوات التركية على الحدود العراقية الشمالية؟.

* التحشدات تذرعت بنشاطات (بي كي كي)، ولكن أعتقد أن الأسباب الحقيقية هي أبعد من نشاط (بي كي كي). فالبي كي كي موجود في الجبال الوعرة والمناطق النائية منذ تقرب ربع قرن. وقامت القوات التركية بمحاولات كثيرة لاستصال هذه القوى ولكنها عجزت عن تحقيق ذلك. وأحد الاسباب الرئيسة صعوبة ووعورة المنطقة. ولكن تأجيج القضية في هذا الوقت وهذا الظرف يرتبط بمجموعة كبيرة من الأسباب والعوامل الداخلية، وبأسباب تتعلق بعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأميركية، وبأسباب تتعلق بموقف تركيا حيال التطورات الجارية في الوطن العراقي، وفي كوردستان العراق. كل هذه الأسباب مجتمعة. دفعت الحكومة التركية، وبضغط شديد من قبل العسكريين، والقوميين الشوفينيين الأتراك، لقرع طبول الحرب. وتحشيد القوات والتلويح بالهجوم على الأراضي العراقية في كوردستان العراق. والحقيقة ان هذه التهديدات وهذه الطبول، لا تحل مشكلة، فإذا أردنا أن نبحث عن جذر القضية. فجذر القضية هو في تركيا. المشكلة تتعلق بحقوق الشعب الكوردي القومية في تركيا، فتجاهل الحكام الأتراك خلافا لمنطق التاريخ ولمنطق الواقع وحقوق الإنسان، فهم لا يزالون يصرون على التعامل مع هذه القضية بمنطق النكران والتجاهل. هذا هو جذر المشكلة. وبالتأكيد حينما يتواجد سبب من هذا النوع يفرز ردود فعل كثيرة. قسم يناضلون بطرق سلمية كما فعل البرلمانيون الأكراد في اسطنبول، قدموا مذكرة وقدموا برنامجا لحل المشكلة. وقسم آخر أحزاب سياسية منها تعتمد الكفاح المسلح. ولكن الظروف الحالية لم تعد مناسبة للكفاح المسلح. هذا شئن داخلي، الشأن يخص الاحزب وقناعاتها. ولكن في كل الأحوال، من الصحيح والمنطقي أن يراعي حزب لعمال الكوردستاني، ظروف العرق وظروف كوردستان، فهناك تجربة موفقة في استحصال حقوق الشعب الكوردي في أحد أجزاء كوردستان المهمة، كوردستان العراق. فالحفاظ على هذه التجربة وحمايتها من خطر الاجتياح، تقع على الـ(بي كي كي) وعليهم، أن يتجنبوا القيام بأي أعمال من الأراضي الكوردستانية العراقية تستثار فيها العناصر العسكرية والمغامرة التركية لشن عمليات، وهذا يتطلب منهم مراعاة هذا الأمر. فضلا عن أن العراق يملك سيادة ويملك دستورا، وعليه التزامات دولية، فعلى الأطراف المعنية أن تراعي هذه الحقيقة. لذلك على حزب العمال الكوردستاني أن يراعي هذه التعقيدات، وأن يتعامل معها بمنتهى الواقعية. ويجنب العراق خوض حرب لا ناقة له فيها ولا جمل.

– ولكن هناك من يربط تصاعد وتيرة التهديدات التركية بقضية كركوك، فنشاط حزب العمال ليس بجديد في مراحل سابقة كان هناك نوع من التعاون بين بعض الأحزاب الكوردية والسلطات التركية في تقليص نشاطا حزب العمال الكوردستاني؟.

* نعم ما تفضلتم به صحيح، الأحزاب الكوردستانية عانت كثيرا من بعض السياسات الخاطئة، والمغامرات التي قامت بها (بي كي كي) واصطدمت هذه الأحزاب مع (بي كي كي) في فترات متعددة. لكن الجديد في الأمر هو كما أشرتم وكما ذكرت بدون تفصيل، هو أن عدم إرتياح الحكومة التركية لما يجري في العراق، ورغبتها في التأثير على مجريات الأحداث السياسية في العراق. هو أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت ودفعت لاعتماد طريق الحرب، تأجيج التوتر مع الحكومة العراقية، مع العراق عموما. فالحكومة التركية بالعقلية السائدة خصوصا الشوفينية، غير مرتاحة للتطورات الإدارية والسياسية التي تجري في العراق. غير مرتاحة لحصول الشعب الكوردي في كوردستان العراق على حق إقامة الفدرالية، في إطار الوحدة العراقية. فهم يشعرون أن هذا التوجه هو بمثابة محفز أو محرض سياسي لأكراد تركيا في رفع سقف مطالبهم القومية من الحكومة التركية. فهم يكنون عدم الارتياح، ويتمنون القضاء على هذه التجربة. فضلا عن إن هذه التجربة تملك آفاقا للتطور، وأحد مسالكها هو تطبيق مادة ١٤٠ بشأن مصير كركوك، وإجراء استفتاء بين شعب كركوك لاختيار المكان المناسب شعبيا للارتباط به إداريا كإقليم كوردستان. فالحكام في تركيا عموما يملكون موقفا سلبيا من هذه الأطروحات. وأعتقد وللأسف هم لديهم مشاعر سلبية وغير ديمقراطية، إزاء تطبيق هذه المادة. فنحن اعتمدنا الأسلوب الديمقراطي، الأسلوب السلمي، المعترف به دوليا لتعيد الأمور الى طبيعتها، وأن نجري إحصاءا ونجري استفتاءا. أما كيف وبأي وتيرة فهذا موضوع عراقي صرف، وما على دول الجوار إلا احترام إرادة العراقيين، هذا هو والقانون الدولي. للأسف هم لا يرغبون بذلك، وبهذه الضغوطات، وبهذه الأعمال، إنما يسعون للتأثير السلبي على مجريات الأحداث داخل العراق. وأعتقد ان هذا يعتبر تدخلا فجا في الشأن العراقي. – على ذكر المادة (١٤٠) من الدستور فهذه المادة لا تخص مدينة كركوك أو محافظة التأميم فقط بل كل المناطق التي حصل فيها نوع من التغيير الديموغرافي من زاخو الى البصرة. ومن المفروض أن تشكل لجان لحل هذه المعضلة، في كل المناطق التي حصل فيها نوع من التغيير الديموغرافي فلماذا التركيز على كركوك فقط؟.

* حقا أن المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية. والمادة (١٤٠) من الدستور العراقي تنص على، أو تعني كل المناطق المختلف عليها والمتنازع عيها بين المحافظات. أو تهدف الى إعادة رسم الخريطة الإدارية بما يزيل الإجراءات لإدارية السياسية التي قامت بها الدكتاتورية بدوافع طائفية أو قومية شوفينية. ولكن القضية الأبرز من بين كل القضايا المختلف عليها هي قضية كركوك، فهي القضية الأكبر لأن كركوك كانت ساحة لتطبيقات مشروع عنصري، لإعادة تركيب ديموغرافي، والتطهير العرقي لسكان مدينة كركوك، لتقليص حجم الأكراد والتركمان والكلدان والأشوريين من المدينة، وزيادة عدد المواطنين العرب في كركوك. لصالح تغيير التركيبة السكانية، لأهداف سياسية مكشوفة. أما وقد سقطت الدكتاتورية أصبح لزاما على الحكومة الجديدة، الحكومة التي تعلن الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان. من أولى مهماتها إزالة آثار الدكتاتورية. فبدأت العملية في كركوك. وبالمناسبة المادة (٥٨ و ١٤٠) خصت كركوك بالذكر، قالت بضمنها كركوك. فإذا كركوك تملك أولوية نتيجة لكبر وعظم المشكلة، وحساسية المشكلة بالعلاقات القومية بين أبناء الشعب العراقي. فالحل العادل الديمقراطي السلمي لهذه الإشكالية يساعد على حلحلة الكثير من بؤر التوتر في الوطن العراقي، ومع ذلك ورغم التركيز على قضية كركوك،هذا لا ينفي أن المناطق الأخرى المختلف عليها والمتنازع عليها يجب أن يجري التحرك لمعالجتها بطريقة قانونية وهادئة وسليمة. هذا ما تقوم به لجنة تطبيق مادة (١٤٠) فهي أيضا بدأت من خلال قراراتها واجتماعاتها أن تطرق أبواب المناطق الأخرى وتطلب المعلومات. وتتشاور مع ممثلي المحافظات المعنية للمضي قدما في حل هذه الإشكاليات، وترتيب أمور العراق بما يخلو من النزاعات والغضاضات والتوترات.

– ولكن ما هو الموقف الرسمي للحكومة العراقية والبرلمان العراقي؟.

* الموقف الرسمي لا يمكن أن يخرج عن الالتزام الدستوري فالحكومة تشكلت بموجب الدستور، ومهمتها الأولى هي الحفاظ على الدستور. والدستور ينص في المادة (١٤٠) على مبادئ وخريطة طريق حل مشكلة كركوك، والمناطق الأخرى. فالحكومة لا يمكن أن تخرج عن هذه الالتزام الدستوري. صحيح الآن هناك لجنة تعمل لاقتراح تعديلات على الدستور، وقدمت بعض الأطراف مقترحات لتعديل هذه المادة، ولكن لحد الآن هذا الموضوع لم يحسم لصالح التعديل بل إن الأغلبية مع الإبقاء على نص المادة. هناك إشكالية مهمة تقتضي التنويه. أن المادة (١٤٠) نصت أن تطبق الى نهاية ٢٠٠٧ ولكن الى الان لم يتحقق شيء، فهل يمكن تطبيق كامل ما نصت عليه المادة (١٤٠) من الالتزامات أم أننا سنحتاج الى وقت آخر. الإشكالية ارتبطت بجدية التنفيذ. وبوتيرة التنفيذ. أما وقد أعيد تشكيل هيئة تنفيذ المادة (١٤٠) فبدأت الهيئة تتخذ خطوات جدية باتجاه التطبيع، وباتجاه التحضير للإحصاء وتحفيز إعادة رسم الخريطة الإدارية السياسية لمحافظة كركوك، والتهيئة لاستفتاء. فهناك ارتياح من مختلف الجهات. إننا قد بدأنا ممارسة سليمة وتنفيذ جاد للمادة. وعليه فقد تحتاج الأمور الى بعض الوقت للتمديد وإنجاز تطبيق المادة (١٤٠). ولكن في كل الأحوال والظروف هذه المسألة رهن موضوعين. أولا الانتهاء من تعديلات الدستور. وثانيا التوافق السياسي في برنامج الحكومة لتحديد معالم طريق إنجاز المهمة. وهذا موضع جدل بين القيادات السياسية لا زال الجدل قائما ونحن نسعى مع كل الحريصين على عودة الأمن والاستقرار والتفاهم والمصالحة، أن نصل الى صياغات ترضى أبناء الشعب أنفسهم أولا وترضى القوى السياسية المعنية بالأمر.

– أستاذ حميد كيف يمكن إنجاز المهمة، وهناك وزارات شاغرة، ولحد الآن كحكومة، وبرلمان، وقوى سياسية، لم تتمكن من حل هذه المعضلة؟.

* هذه كما تفضلت مشكلة ومشكلة حقيقية هي ما نسميه بالأزمة التي تعيشها الحكومة. والأزمة خلفياتها وأسبابها وعوامل تحققها كثيرة وكبيرة، وليس في مقدمتها تطبيق مادة (١٤٠)، بل التأخر والتلكؤ في تطبيق المادة (١٤٠) هو نتيجة هذه الأزمة. نحن نعيش واقعا مرا، حالة معقدة ومتشابكة. عوامل تشكيلها كثيرة، في مقدمتها النشاط الإرهابي، والتخريبي، والتدخلات الأجنبية، سواء كانت متعددة الجنسيات أو جارة. وأيضا بسبب الصراع التنافسي بين القوى حول السلطة ولهيمنة في السلطة والحصول على الموقع الأفضل في السلطة. وهذه الصراعات تختلط بجملة من العوامل الأخرى، منها الفساد، الفوضى، عدم استكمال بناء المؤسسات الحكومية، كلها تنتج هذه الحالة التي نعيشها. والتي تجسدت في أزمة الحكومة الآن حينما انسحبت بعض الأطراف من الحكومة. ولها انتقادات صحيحة، ليس كل ما يقترحه المنسحبون خطأ. ونحن أيضا نعتقد، وحتى الائتلاف الحاكم أو التحالف الحاكم بأن هناك تقصير في تطبيق برنامج الحكومة المتفق عليه بين كل الأطراف التي شكلت حكومة الوحدة الوطنية. فما لم يجر تصحيح المسار، ومراجعة المسيرة، ومعالجة الثغرات، يصعب إنجاز المهمة. قسم من الأحزاب للأسف ارتأت اعتماد نهج آخر، نسميه النهج السلبي. هو الانسحاب، والمقاطعة من خارج الحكومة. هي حرة فيما تعتقد. ولكننا كنا نفضل وهكذا التزمنا بأن نعمل من داخل الحكومة. ونرفع سقف النقد، ونطرح المسألة بجدية في المؤسسات الشرعية في مجلس النواب في المجلس السياسي للأمن الوطني، وفي الوزارة، وفي كل المنابر التي تؤدي الى إصلاح الحال. فقضية الاصلاح لم تعد قضية بعض المعارضين فقط، وإنما هي قضية حتى بعض المشاركين في العملية السياسية والحكومة، وفي مركز الحكومة يتبنونها. الحكومة عانت وتعاني من نقص تركيبتها، ولذلك نحن ومعنا الكثير من القوى والأحزاب السياسية التي تشعر بالمسؤولية، تدفع باتجاه تجديد الحوار، وتفعيل نهج المصالحة الوطنية، وتفعيل المؤسسات ذات الصلة بحل أزمة الحكومة، ولهذا أعربنا عن التأسف حينما أعلن السيد رئيس الوزراء، قبوله استقالة وزراء التوافق. الاستعجال ليس مفيدا في هذه الحالة. ونحن لا نريد للتوافق أن تستمر في المقاطعة الى ما لانهاية. وننتقد هذه الإطالة ولكن، بدل الحسم بالطريقة التي جرت كان يمكن تجديد الحوارات والاتصالات والأخذ ببعض المقترحات، وتوفير المناخات المناسبة لتذليل الصعوبات. وبالتالي إعادة الوزراء أو من يقترحهم التوافق كوزراء آخرين. بدلا عنهم إذا كانت المسألة تتعلق بالكفاءة. طبعا النقص الحاصل في تركيبة الوزارة يؤثر سلبا رغم أنه بإمكان تعويض الوزراء، بالوزراء الموجودين، فالوزارة تملك طاقما كبيرا أكثر من ٤٠ وزيرا، ويمكن تشغيل الوزراء بمهمات إضافية. أو بإملاء فراغ بعض الوزراء الموجودين. لكن هذا ليس حلا. الحل هو في تشكيل وزارة معبرة فعلا عن الوحدة الوطنية وأن يكونوا ممثلين عن القوى الموجودة بثقل في العملية السياسية.

شمعون شليمون

– إذا أستاذ حميد لماذا لم يذهب البرلمان الى تشكيل حكومة إنقاذ وطني كما يحصل في كثير من البلدان عند الأزمات؟.

* الصعوبات السياسية، والتعقيدات يجب أن لا تدفعنا للهروب الى مشاريع مبهمة غير واضحة، كمفهوم حكومة إنقاذ. هذا المفهوم مفهوم ملتبس لا مفهوم متفق عليه، وهناك تفسيرات متنوعة ومختلفة حوله. تركيبة القوى العراقية وتوازن القوى العراقية، واحترام الشرعية الدستورية العراقية تتطلب التفكير بإعادة النظر بحكومة الوحدة الوطنية، لخروج البلد من أزمته ليس بحاجة الى حكومة إنقاذ وطني مجهولة أو الى انقلاب عسكري يتجاهل المؤسسات ويتجاهل الانتخابات ويتجاهل الدستور، وهذه الحقائق. لنبدأ من المربع الأول وكأنما لم يحصل شيء ولنبدأ بمسلسل جديد غير معروفة معالمه، ولا نتائجه. يمكن أن يفضي الى دكتاتورية جديدة. نحن صحيح تبنينا حكومة الوحدة الوطنية في مشروع الاتفاق لتشكيل الحكومة. ولكن السؤال الصحيح هل حقا وفعلا أعطينا لهذا المفهوم كامل شروطه، وكامل مستلزمات نجاحه. هذا هو السؤال المطلوب. يبدو إننا لم نتعامل مع هذا المفهوم بالجدية الكافية. في حين ظروف البلد والصعوبات وطبيعة الصراع لا زالت تؤكد إن المطلوب هو حكومة الوحدة الوطنية. لاحظ في كل التجارب البشرية، وأخرها كنت قبل أيام في إيرلندا والتي انهت العنف والقتال بين الشين فين والجيش الجمهوري الإرلندي. نص اتفاق الجمعة الطيبة أن الحكومة القادمة يجب أن تكون حكومة مشتركة، بين القوى السياسية التي تأتي الى البرلمان. كل القوى تحصل أو يكون لها تأثير. هذا ضمان لديمومة المصالحة والعلاقات والسلم وهجر العنف والتمهيد لتطورات لاحقة. هناك البعض ينقلون تجارب، بطريقة الاستنساخ الممل. لماذا لا تكون حكومة الأغلبية، وكأنما العراق مستقر وهدأت الأحوال وترسخت التقاليد، والثقافة السياسية الديمقراطية، ولم يعد لدينا إلا ان نعطي الحكومة للأغلبية لتمارس الأقلية المعارضة.ونحن نضع لبناته الأولى يحتاج العراق مشاركة جميع أبنائه، حتى يطمأنوا أن الوطن الجديد هو وطن الجميع. اما حكومة إنقاذ تأتي بانقلاب، أو بقوة الامريكان، كما يقول البعض أن يحتلوا العراق مجددا ليقيموا حكومة جديدة تحل البرلمان، وتلغي الدستور. فهذه لعبة خطيرة يمكن أن تثير حربا أهلية ضروسا بين مكونات الشعب العراقي لا يعرف مداها وآثارها الخطيرة الا الله.

– على ذكر المصالحة الوطنية، البعض يرى أن سبب التأخر هو المصارحة الوطنية، حيث لكل القوى السياسية أجندة تضع بعضها فوق الطاولة وتخفي البقية تحت طاولة النقاش؟.

* هذا صحيح المصارحة للأسف ضعيفة إن لم تكون مفقودة. وتجارب البلدان الأخرى في المصالحات الوطنية بدأت بالمصارحة، وأبرز تجربة هي تجربة جنوب أفريقيا. نحن لدينا تقاليد وعادات وممارسات سياسية سيئة. تؤثر سلبا على مجرى عملية المصالحة، ولذلك ترى أن عملية المصالحة تعاني من نقاط ضعف كثيرة وتلكؤات وترددات. رغم الإعلان العام والواضح هو أن الكل يشعر نظريا بأن المصالحة هي طريق إعادة الأمن والاستقرار وإعادة اللحمة والوحدة الوطنية. لكن للأسف التقدم لتحويل هذه الكلام الى أفعال ضعيف. وهذا يتطلب جرأة. يتطلب إرادة سياسية قوية. يتطلب اتخاذ مواقف شجاعة. لأنك تتعامل مع من تعتبره في لحظة من الصراع السياسي عدوا. فيجب أن نجد لغة التفاهم، ويجب أن نعمل على أكثر من مستوى الاتصالات، ومستوى الاجراءآت،ومستوى إعداد الناس الذين أكتوو بنار الدكتاتورية. بأننا يجب أن نهجر طريق الدم والقتل والتصفيات، أن نهجر طريق الثأر والانتقام، أن نفتح صفحة جديدة، ليس بإلغاء مسؤولية من ارتكبوا الجرائم. وإنما فتح المجال أمام الكثير من أبناء شعبنا للعودة بعد الاعتراف بالخطأ للعودة السليمة لممارسة الحياة الطبيعية ولبناء العراق. هذه مهمة صعبة ولكن تحتاج الى جرأة والقيادات السياسية تتحمل مسؤولية كبيرة. هنا لا نلقي اللوم على عامة الناس، على الجمهور العراقي. لا هي مسؤولية القيادات السياسية التي تتعامل مع هذا الموضوع، فهي تدرك تعقيداتها وصعوبتها.

– ولكن أين دور البرلمان من تشريع قوانين معينة تضع إطارا لمفهوم المصالحة والمحاسبة. حتى أين هو البرلمان من سن قوانين خاصة بالوحدات الإدارية؟.

* البرلمان عانى ويعاني من صعوبات كثيرة ومن ضعف ملموس في الولوج عن طريق المشاركة الفعالة والمباشرة في عمليات كبرى كعملية المصالحة الوطنية. ولكن البرلمان في طريقه الى تجاوز هذه الثغرة، فعلى جدول عمله مطروحة مجموعة من المشاريع في مقدمتها السعي لصياغة مشروع يتضمن المشتركات التي تتفق عليها الكتل السياسية في البرلمان، لتكون هذه المشتركات بمثابة البرنامج الذي يهتدي به البرلمان في علاقته مع الحكومة، وأن يكون هذا البرنامج معيارا أو محكا يتقرر بموجبه إسناد ودعم الحكومة من عدمه هذا واحد. وثانيا ينتهي من بعض التشريعات كقضية إعادة النظر بقانون اجتثاث البعث وهناك مشروع يسمى مشروع العدالة والمساءلة ويجب أن ينتهي بالتوافق السياسي. وأيضا هناك قانون المحافظات، وغيرها من القوانين. وفي مقدمتها الانتهاء من عمليات تعديل الدستور وتقديم مقترحات متفق عليها للبرلمان لإقرارها ثم عرضها للاستفتاء الشعبي. أعتقد دخول البرلمان جاد في هذه المسائل وتوافقه وتشريعه لهذه القوانين وهذه التوجهات سيكون عنصرا فعالا لتفعيل البرلمان، لإتيان بما يتوجب عليه الإتيان به، ولممارسة دوره التشريعي والرقابي كممثل للشعب في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلد.

– أستاذ حميد نود أن نعرف ما هو دور القوى الديمقراطية. لماذا هناك غياب وتشتت لأصواتهم؟.

* نعم هذا ضعف حقيقي، وهذا واقع موجود ونحن ننتقده ولذلك نحن نسعى جادين لتحريك القوى الديمقراطية ولتجميع أطرافها ولتفعيل طاقتها. بالرغم من ضعف حضورها في البرلمان الحالي. التمثيل الديمقراطي ضعيف جدا في البرلمان بسبب الظروف التي رافقت الانتخابات غير الطبيعية. ولكن مع ذلك أعتقد أن القوى الديمقراطية تملك ممثلين وتملك أصواتا، وتملك منابر يمكن لها أن تعبر عن نفسها من خلالها وبفاعلية لتكون حاضرة على الأقل بالرأي الراجح، بالرأي الإنساني، بالرأي المعبر عن قناعات الشعب ليس في حاضره بعيدا عن التعصب الطائفي والأثني، بعيدا عن المحاصصة، بعيدا عن الممارسات الخاطئة. ليكون أكثر تجسيدا لإرادة الشعب في بناء عراق جديد تسوده روح المواطنة عراق ديمقراطي فدرالي موحد مستقر ومستقل.

– نشكرك جزيل الشكر أستاذ حميد مجيد موسى سكرتير الحزب الشيوعي العراقي على هذا اللقاء.

* شكرا لكم.

شباب عراقيون ينتصرون للألوان على حساب الدم

بهرا- متابعات

فيما تمثل الجدران الخرسانية للكثير معنى السجن، وقلة الحيلة بلونها الرمادي، وعلوها الشاهق، إلا أنها كانت لبعض الشباب العراقين ككراسة رسم مفتوحة على مصراعيها لإظهار كم هم موهوبون في الرسم، ولتأكيد الصورة التي عرف بها شباب العراق، بتعلقهم وأتقانهم للفنون. وبأن صوت الشعب أعلى من صوت البنادق، والألوان أكثر زهاءا من لون الدماء التي تنتشر في شوارع بغداد.

فبعد مبادرة أمانة بغداد وبعض الوزارات والمؤسسات الخاصة وبفضل جهود رسامين من طلاب معهد الفنون الجميلة وهواة آخرين تحولت هذه الجدران الرمادية إلى لوحات تزرع الابتسامة في بلد بأمس الحاجة إليها.

وتحولت الجدران المقامة لدواع أمنية في بعض شوارع العاصمة بغداد إلى لوحات فنية زاهية تروي تاريخ العراق وتصور جوانب من طبيعته بفضل أيد عراقية فنية، ومزجت الألوان بطعم الحياة، فأصبحت الجدران التي كانت موحشة، أكثر ايناسا، وكأن شمسا تشرق من الجدران وكأنها ينابيع تصب في نفوس المارة.

ففي الأعوام الأخيرة ارتفعت جدران أسمنتية في شكل متباين ووصل علو بعضها إلى تسعة أمتار حول مقار الوزارات والدوائر الحكومية وبعض أحياء العاصمة بغداد لأغراض أمنية. ورغم تشويهها معالم العاصمة أشاعت إقامتها بعض الطمأنينة في نفوس البغداديين كونها تحميهم من التفجيرات وأعمال العنف التي حصدت آلاف المدنيين.

على طول الطريق الرئيسة المؤدية إلى مطار بغداد الذي أقامت القوات الأميركية قربه إحدى قواعدها الرئيسة انتشر ١٢ رساما على امتداد الجدار العازل على طول الطريق وهم يرسمون لوحات تاريخية تصور عصورا مختلفة من تاريخ العراق.

هذه الطريق التي لطالما اعتبرها العراقيين الأخطر، بسبب تعرضها إلى عمليات إرهابية، أصبحت كتاب تاريخ مصور يحكي لوحات تجسد صورا لحمورابي وإحدى الأميرات وجواهر وذهبا وجوانب من مدينة بابل الأثرية إضافة إلى أشجار نخيل باتت أكثر ما يجذب المارة حاليا، وكأنهم يستأنسون بالظل وبمشاهدة الأميرات الحسناوات.

أستاذ الفنون ناجي حسين كان يضع لمساته الأخيرة على احد الأعمال لطلابه يقول: إن هذا العمل بالنسبة للطلاب جيد لممارسة فنهم فضلا عن كونه يخدم بلدهم ويفتح نافذة على تاريخنا وحضارتنا العريقة.

ويعرب عن أمله في أن ترفع هذه الجدران الأسمنتية ويعود الأمن والسلام لمدينة بغداد فيظهر جمال الطبيعة بدل الجدران والأسلاك الشائكة.

الرسام العراقي احمد الذي كان منهمكا ومنكبا على رسم لوحة تمثل فلاحين يدخلون بغداد على عربة على أحد الجدران العازلة في جانب الكرخ في غرب نهر دجلة قال: إن الفنانين حولوا الجدران القبيحة إلى لوحات جميلة.

ويضيف أن معظم الرسامين العراقيين المعروفين فروا خارج العراق وأن الفنانين الباقيين عليهم الآن إعادة الفن والحياة التي يحلم بها الأطفال العراقيون بعيدا من العنف والدمار.

يذكر أن القوات الأميركية كانت قد أقامت في نيسان الماضي جدارا عازلا من الاسمنت المسلح طوله ٥,٤ كيلومترات وارتفاعه خمسة أمتارا حول منطقة الأعظمية السنية في شمال بغداد. وزن كل كتلة من هذا الأسمنت يتجاوز الستة أطنان.

كما أقامت جدارا آخر بين منطقتي الشعلة والغزالية مطلع أيلول. وأعلن الجيش الأميركي أنه يقوم بذلك للحد من وقوع أعمال العنف وخصوصا الطائفية.